من مظاهر المعيارية
في الصرف العربيّ

للدكتور فوزي الشايب
جامعة اليرموك

إن في الصرف العربي كثيراً من القضايا التي تحتاج إلى إعادة النظر، وإلى المراجعة، وبالتالي إلى الصياغة من جديد لتتفق مع معطيات علم اللغة الحديث، ولتصبح ممثلة للواقع اللغوي الحقيقي خير تمثيل. ذلك أن المنهج المعياري الذي كان الطابع العام للدراسات اللغوية التقليدية، قد تسبب في كثير من الأحيان في فصم عرى التواصل والانسجام بين القواعد والأحكام اللغوية من جهة، والواقع اللغوي الذي يفترض أنها تمثله من جهة أخرى، وهو ما جعلها تبدو نابية، وغريبة عنه. وهذا شيء طبيعي، نظراً لكونها لم تصدر عن وصف حقيقي لهذا الواقع، وإنما صدرت عن وصف لواقع لغوي آخر: واقع تاريخي، أو واقع وهمي، ليس له وجود إلا في ذهن الباحث نفسه. واللغويات الحديثة بوصفها الدراسة العلمية للغة، من أهم مميزاتها أنها علم وصفي لا معياري.[1] فأول عمل اللغوي هو أن يصف الطريقة التي يتكلّم ويكتب بها الناس لغتهم فعلاً، لا أن يفرض كيف ينبغي عليهم أن ينطقوا، أو يكتبوا. ولذا كانت الحاجة ماسة إلى المراجعة وإعادة النظر في كثير من القضايا اللغوية، على أسس علمية سليمة، لتكون أكثر دقة وأكثر علمية. وسأتناول في هذا البحث ثلاث قضايا تتجلى فيها المعيارية في أوضح صورها.

---

(١) Lyons. John-An Introduction to Theoritical Ling. 43.

القضية الأولى: في العلاقات بين الصوامت والحركات

لم يول القدماء الحركات القصيرة الأهمية نفسها التي أولوها للصوامت، ويرجع ذلك إلى عدم وجود رموز مستقلة للحركات القصيرة تكتب في صلب الكلم، وإنما توضع فوق الصامت أو تحته، وهذه التبعية الخطية التي فرضتها رسوم الكتابة العربية والسامية عامة، قد أوحت إلى القدماء فكرة تفوق الصامت وأهميته، وتبعية الحركة ودونيتها. فالتبعية الخطية ترتبت عليها تبعية وظيفية، وتبعية في القيمة والأهمية، مِمّا جعل القدماء ينظرون إلى الحركات وكأنها عناصر ناقصة، ضعيفة، لا تقوم بذاتها، وإنما تكون تابعة دائماً وأبداً للصامت. فالصامت متبوع، والحركة هي التابع، والمتبوع – من ناحية منطقية– أهم وأقوى بطبيعة الحال من التابع، إذ لا بد للتابع من متبوع يعتمد عليه، يوجد بوجوده، وينعدم بعدمه. قال الزجاجي:[1] "**والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلا في حرف**". وقال ابن جني[2]: "إن الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، ولا يجوز وجودها قبل وجوده".

والصامت لقوته، مستقل مستغن بذاته، إذ قد يوجد ولا حركة معه، فهو ليس محتاجاً إليها كاحتياجها إليه. وهذا ما عبر عنه ابن جني بقوله:[3] "... ولكن لما كان الحرف أقوى من الحركة، **وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه**، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف، صارت كأنها قد حلّته، وصار هو كأنه تضمّنها تجوزاً لا حقيقة". فالصامت الذي يعبرون عنه بالحرف يتفوّق على الحركة بشيئين:

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٩٣.

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٢.

(٣) نفسه ٣٦.

١- باستقلاله، وكونه متبوعاً لا تابعاً.

٢- بقوته.

ولا شك في أنهم يقصدون بالقوة ههنا قوة الصوت، قال ابن جني:[١] "ومعلوم أن الحرف أوفى صوتاً، وأقوى جرساً من الحركة". فالصوامت عندهم أصوات قوية، والحركات أصوات ضعيفة، قال ابن يعيش[٢]: "وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، لأن الحركات أصوات، وإنما رأى النحويون **صوتاً أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفاً والضعيف حركة**، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً". فالصامت عندهم أقوى وأكثر تمكناً من الحركة. قال في البسيط[٣]: "تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركة".

هذا هو موقف القدماء من العلاقة بين الصوامت والحركات والذي قوامه القول بقوة الصامت واستقلاليته. وضعف الحركة وتبعيتها. وهذا الموقف في الحقيقة قائم على أسس معيارية بحتة، فالدراسة الوصفية تهدمه وتنسفه من أساسه، فليست الصوامت أوفى صوتاً، وأقوى جرساً من الحركات، وليس الصامت هو المتبوع والحركة هي التابع، بل العكس هو الصحيح.

إن الصوامت بوصفها دوال الماهية، تعد العنصر الأهم من الناحية الدلالية، ذلك أن بها وحدها تتكون الفكرة العامة، أو المعنى العام للكلمة، أما الحركات بوصفها دوال النسبة فوظيفتها توجيه المعنى العام أو تخصيصه. قال بروكلمان[٤]: "ويرتبط المعنى الرئيسي في الكلمة في ذهن الساميين بالأصوات الصامتة فيها،

---

(١) الخصائص ٣٢٣/٢.

(٢) شرح المفصل ٦٤/٩.

(٣) انظر الأشباه والنظائر في النحو ٢٠٨/١.

(٤) فقه اللغات السامية ١٤.

أما الأصوات المتحركة فهي لا تعبر في الكلمة إلا عن تحوير هذا المعنى وتعديله". وهذا يفسر لنا سر إهمال الكتابة العربية السامية عامة للحركات في الكتابة، واقتصارها على الصوامت، فقد شعر واضع الألفباء السامية أن الصوامت هي الجزء الذي لا يستغنى عنه بحال من الناحية الدلالية، ومن ثم أثبتها وحدها في الكتابة، تاركاً للقارئ مهمة اكتشاف الحركات بالاستناد إلى السياق. وعليه فإن صفة الثبوت في الصوامت، وصفة التقلب في الحركات هي التي أملت طبيعة الكتابة السامية التي جاءت تعبر عن العنصر الأكثر ثبوتاً وهو الصوامت، مهملة العنصر الأكثر تقلباً وهو الحركات.(١)

وإذا كنا نجد للصوامت مزيّة على الحركات من الناحية الدّلالية، فإننا لا نجد لها أية مزيّة من الناحية النطقية، ذلك أن الإنسان عندما ينطق يخرج كلامه على شكل تيار متدفق من الصوامت والحركات آخذاً بعضها بحجز بعض مشكلة نسيجاً صوتياً متكاملاً لا نكاد نتبيّن من خلاله الخصائص المميزة لعناصره الأولية. قال فندريس:(٢) "في كل لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، فهي تكون نظاماً متجانساً مغلقاً، تنسجم أجزاؤه كلها فيما بينها. هذه هي أول قاعدة من قواعد الصوتيات، وهي ذات أهمية قصوى، لأنها تثبت أن اللغة لا تتكون من أصوات منعزلة بل من نظام من الأصوات". وقال جون ليونز John Lyons:(٣) "إن الصوت اللغوي في حال إنتاجه من قبل أعضاء النطق الإنساني يشكّل سلسلة متصلة ربما لا توجد خلالها أصناف طبيعية على الإطلاق".

---

(١) الكتابة العربية والسامية ٨٨.

(٢) اللغة ٦٢.

(٣) Lyons. J. An Introduction to theoritical Ling P. 103.

وعليه، فالقول بأن الصامت قد يوجد ولا حركة معه قول مردود، لأنه لا وجود للأصوات منفردة، ففي النطق لا يوجد صامت دون حركة، ولا وجود لحركة دون صامت، لأننا إنما نتكلم سلاسل صوتية متصلة، تكون الصوامت فيها بمنزلة الهيكل العظمي، والحركات بمنزلة الدم واللحم والعروق والأعصاب التي تكسو الهيكل العظمي، فتكسبه الشكل الملائم وتبعث فيه الحياة. ولا حياة للكلمة دون هذين العنصرين، بل لا حياة، ولا وجود لأي منهما دون الآخر، فكلاهما مفتقر إلى الآخر بالضرورة. وهذه حقيقة معروفة، ومن ثم فإن تجزئة الكلام إلى صوامت وحركات يعد عملاً اصطناعياً، الغرض منه فقط هو تيسير عملية الوقوف على حقيقة الأصوات وخصائصها وكيفية نطقها.

بيد أن الأصوات من الناحية الوظيفية، وهي الناحية الأكثر أهمية تظهر لنا الحركات في صورة المتبوع لا التابع، وبيان ذلك أن أقل ما ينطق به هو المقطع، والمقطع في حقيقة أمره هو أقل مجموعة من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، يمكن الابتداء بها والوقوف عليها.[1] ولكي نقرب الأمر أكثر فأكثر، نقول إن المقطع ما هو إلا هرم صوتي، وقمة هذا الهرم الصوتي تكون حركة دائماً وأبداً في العربية، في حين تشكل الصوامت القاعدة، والقاعدة مرتبطة بالقمة ومشدودة إليها، لأن قمة المقطع هي مركز الثقل فيه، فهي العنصر الأقوى والعنصر الأكثر تأثيراً في السمع، وعليه، فتسكين الصامت لا يعني بحال من الأحوال أنه موجود دون حركة يستند إليها، ولنأخذ على سبيل المثال الفعل "يدرس: Yad/ru/su فهو يتكون – كما توضح ذلك الخطوط المائلة – من ثلاثة مقاطع، طويل مقفل، فمقطعين قصيرين – وبالنسبة للمقطع الأول "يَدْ: yad" فإن قمته هي الفتحة، وقاعدتاه هما: الياء والدال، وهما بوصفهما قاعدة المقطع، مشدودتان إلى القمة

(١) حول المقطع وتعريفاته انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص٩١-٩٣.

التي هي الفتحة، ولا فرق بين الياء والدال إلا أن الأولى بداية المقطع، والثانية نهاية المقطع، فالصامت إذا إن تحرك تبع الحركة التي تليه وكان بداية مقطع، وإن سكن تبع الحركة التي قبله وكان نهاية المقطع، وهو في كلتا الحالتين تابع للحركة لا متبوع.

أما بالنسبة إلى قوة الصوت، فليست الصوامت أقوى من الحركات، وإنما الحركات أقوى إسماعاً من الصوامت، وهذه حقيقة مقررة معروفة لا تحتاج إلى شرح. وإذا كانت الصوامت أقوى من الحركات في شيء، فإنها أقوى فعلاً في الجهد العضلي فقط. فالصوامت مجهدة، تتطلب جهداً عضلياً وطاقة أكثر من الحركات. وفيما عدا الثقل نطقياً في الصوامت، وقوة الإسماع في الحركات، لا توجد أية مزية لأحدهما على الآخر، قال فندريس:[1] "وإذا كان بين الاثنين فرق في الوظيفة، فليس بينهما في الواقع أي فرق في الطبيعة، والحد الذي يفرّق بينهما ليس حداً فاصلاً، فالسواكن والحركات تكون جزءاً من سلسلة طبيعية، ولا يتضح الفرق بين عراها بجلاء".

القضية الثانية: الإعلال بالنقل

والقضية الثانية التي تتجلى فيها المعيارية هي ظاهرة الإعلال بالنقل أو الإعلال بالتسكين. والإعلال بالنقل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- إعلال بالنقل والقلب.

٢- إعلال بالنقل والحذف.

٣- إعلال بالنقل فقط.

أما القسم الأول فيمثلون له بنحو "أقام" و"أبان" و"يَخاف" و"يَهاب" و"يُقال" ثم حدث أن أعلت هذه الكلمات، وقد تمت عملية الإعلال – كما وصفوا- على

---

(١) اللغة ٤٧.

مرحلتين. ففي المرحلة الأولى نقلت الحركة من حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله، فتحولت بذلك الكلمات إلى "أَقَوْم" و"أَبَيْن" و"يَخَوْف" و"تَهَيْب" و"يُقَوْل" ثم كانت الخطوة الثانية والأخيرة، وهي الإعلال بقلب حرف العلّة ألفاً، وذلك لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله الآن! قال المازني:[1] "فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل من بنات الثلاثة ساكناً في الأصل، ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياء، فإنك تسكن المعتل، وتحوّل حركته على الساكن الذي قبله، وذلك مطّرد في كلامهم... وذلك نحو: أجاد وأقال وأبان وأخاف واستراث واستعاذ، وأصله "أَجْوَد" و"أَقْوَل" و"أَبْيَن" و"أَخْوَف" و"اسَتْرَيَث" و استعوذ". ولكنهم ألقوا حركة الواو والياء على الساكن الذي قبلهما فانفتح، ثم أبدلت الواو والياء ألفين لذلك".

وقد ذكر القدماء أنفسهم أنه ليس ثمة علّة قوية توجب هذا الإعلال بهذه الكيفية التي وصفوها، ذلك لأن الغاية من الإعلال هي طلب الخفة، ومثل هذه الأصول التي ذكروها أي "أجود" وأقول... خفيفة، ثم إن الحركة المنقولة هي الفتحة، وهي أخف الحركات، والخفيف لا يخفف بطبيعة الحال. ومن هنا فقد نصوا على أن القياس فيها أن لا تعل. قال الرضي:[2] "إذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما، فالقياس أن لا تعلا بنقل ولا بقلب، لأن ذلك خفيف". وإذا لم تكن ثمة علّة موجبة لهذا الإعلال، فإن الإعلال قد أتاها من قبل تعميمات القياس. فقد أعلّ الماضي المزيد حملاً له على المجرد، وأعل الفعل المضارع حملاً له على الماضي. قال ابن جني:[3] "ألا ترى أن أصل" "أقام" "أَقْوَمَ" وأصل "استعاذ" "استَعْوَذ" فلو أخلينا وهذا الحرف، لاقتضت الضرورة تصحيح العين لسكون ما قبلها. غير أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتلّ هو: "قام" و"عاذ"، أجرى أيضاً

---

(١) انظر المنصف ٢٦٧/١.

(٢) شرح الشافية ١٤٤/٣.

(٣) انظر الخصائص ١١٨/١، والمنصف ٢٦٠/١.

في الإعلال عليه". وبالنسبة إلى المضارع وحمله على الماضي في مثل هذا النوع من الإعلال، قال ابن جني أيضاً[1]: "ألا ترى أن أصل "يقول" و"يبيع": "يَقْوُل" و"يَبْيِع"، وأصل "يخاف" و"يهاب" "يَخْوَف" و"ويَهْيَبْ" وأصل "يطول" "يَطْوُل"، وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلها جرتا مجرى الصحيح، ولكن لما كان أصل الماضي من هذه الأفعال ونظائرها إنما هو: "قَوَمَ" و"بَيَعَ" و"خَوِف" و"هَيِب" و"طَوُل"، اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن، فسلبن ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات، فقلبت ألفات، لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن. فلما جاء المضارع أعلوه اتباعاً للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً".

وأما الإعلال بالنقل والحذف فكقولهم في "قُمْ" و"بِعْ" أن الأصل فيهما هو: "أُقْوُم" و "اِبْيِع"، ثم حصل فيها إعلال بالنقل والحذف، فانتهى بهما الأمر إلى "قُمْ وبِعْ". قال ابن عصفور:[2] "... وكذلك "قم" و"بع"، أصلهما "أُقْوُم" و "اِبْيِع" ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها فتحرك، فذهبت همزة الوصل، لأنهما إنما أتي بها لأجل الساكن، فزالت بزواله، ثم سكنوا الآخر، وحذفوا حرف العلّة لالتقاء الساكنين".

وأما الإعلال بالنقل فقط، فكقولهم في مثل "يقوم" و"يبيع" إن الأصل فيهما هو "يَقْوُم" و"يَبْيِع" فنقلت حرف العلّة إلى الصحيح الساكن قبله، ثم بقي حرف العلّة بعد ذلك على حاله!!.

ونقل الحركة في مثل "يَقْوُل" و يَبْيِع" و "اُقْوُلْ" و"اِبْيِع"، لا يتم لأجل استثقال الحركة على حرف العلّة، وإنما الإعلال بالنقل فيهما وفي نظائرهما مقدمة لإعلال

---

(١) المنصف ٢٤٧/١.

(٢) الممتع ٤٤٩/٢.

هذه الألفاظ حملاً لها على الماضي. قال الرضي:[1] "ولا تقول إن الضم والكسر في نحو "يَقْوُل" و"يَبْيِع" نقلا إلى ما قبلها للاستثقال، إذ لو كان له، لم تنقل الفتحة في نحو: يخاف ويهاب وهي أخف الحركات، فلا تستثقل، وخاصة بعد السكون ولا سيما في الوسط. وأيضاً فالضمة والكسرة لا تستثقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما في دلو وظبي". ومن هنا كانت تخطئة أبي عمر الجرمي للفراء حينما ذهب الأخير إلى أن الحركة نقلت في مثل "أُقْوُم" من حرف العلّة إلى الساكن قبله لأجل الثقل. جاء في الخصائص:[2] "وحدثنا أبو بكر محمد بن علي المراغي قال: حضر الفراء أبا عمر الجرمي، فأكثر سؤاله إياه، قال: فقيل لأبي عمر: قد أطال سؤالك. أفلا تسأله؟ فقال له أبو عمر: يا أبا زكريا، ما الأصل في "قم" فقال: أُقْوُم" قال: فصنعوا ماذا؟ قال: استثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها ونقولها إلى القاف. قال له أبو عمر: هذا خطأ: الواو إذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصحيح، ولم تستثقل الحركات فيها".

ويلحق بظاهرة الإعلال بالنقل، وإن لم يكن في حد ذاته إعلالاً، نقل الحركة من أول المثلين المتتابعين إلى الساكن قبله، وإدغام أول المثلين في الثاني نحو: يردّ، ويمدّ والأصل فيهما عندهم يَرْدُدُ ويَمْدُدُ، فنقلت الحركة من العين إلى الفاء الساكنة ثم أدغم المثلان[3]. وهذا ملحق بظاهرة الإعلال بالنقل، وليس إعلالاً كما ذكرنا، لأن الإعلال مختص عندهم بالتغيرات التي تعتور أحرف العلّة. قال الرضي:[4] "والإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حروف العلّة، أي الألف والواو والياء بالقلب أو الحذف أو الإسكان".

---

(١) شرح الشافية ٨٢/١ وانظر المنصف ٢٤٨/١.

(٢) الخصائص ٢٩٩/٣، المنصف ٢٤٨/١ والممتع ٤٤٩/٢.

(٣) انظر الممتع ٦٣٤/٢، وشرح الشافية ٢٣٤/٣.

(٤) شرح الشافية ٦٣/٣.

بعد هذا نقول إن كل ما قيل عن ظاهرة الإعلال بالنقل، في الألفاظ المعتلة وما حمل على هذه الظاهرة من الألفاظ المضعفة، إن هو إلا تصورات وافتراضات لا حقيقة تحتها. فليس الأصل في "أقام" و"أبان" و"يخاف" و"يهاب" و"يقال" هو "أقْوَم" و"أبْيَنَ" و"يَخْوَف" و"يَهْيَب" و"يُقْوَل"، إذ لو كان هذا هو الأصل حقاً لبقيت على هذه الصورة كما بقيت كل من: أغليت المرأة، وأغيمت السماء وأخيلت، وأطولت الصدود، واستنوق الجمل واستحوذ عليهم الشيطان، وغيرها من الألفاظ التي يطلق عليها المحدثون اسم "الركام اللغوي للظواهر المندثرة"(١). والتي تعرف بالشواذ في الدراسة التقليدية، خرجت مصححة ولم تعلّ لتكون منبهة على الأصول المرفوضة(٢). ولكن هذه الألفاظ إنما جاءت مصححة غير معلّة – في رأينا– من باب القياس الخاطئ على الألفاظ الصحيحة. وأما بالنسبة لـ "أقام" و"أبان" ونحوهما، فليس فيهما شيء اسمه إعلال بالنقل البتة. ذلك أن هذين الفعلين المزيدين هما في حقيقة أمرهما: الماضي المجرد "قَوَمَ" و"بَيَنَ" صُدِّر كل منهما بمقطع قصير، هو مورفيم التعدية «أَ: ɔa» فالأصل فيهما على هذا ينبغي أن يكون: أ + قَوَمَ ← أَقَوَمَ بالإعلال ← أقام. و أ+ بَيَنَ ← بالإعلال ← أبان. فلم يكونا في يوم من الأيام أقْوَم وأبْيَن، ولكن القدماء قضوا بذلك من باب الحمل على الفعل الصحيح نحو "أخْرَج" و"أذْهَب"... ظناً منهم أن هذه هي الصورة الأصلية للماضي المزيد بمورفيم التعدية، والحقيقة التي لا مراء فيها أن كلاً من "أخْرَج" و"أذْهَب" ليست الصورة الأصلية، وإنما هي صورة متطورة عن أخرى أفرزتها خصائص البنية المقطعية للعربية. فأخرج هي في حقيقة أمرها الماضي المجرد "خَرَجَ" ثم زيد عليه في أوله مورفيم التعدية الذي هو مقطع قصير وبذلك فإن

---

(١) انظر لحن العامة والتطور اللغوي ٣٧٦ وانظر بحوث ومقالات في اللغة ٢٤٤.

(٢) انظر المنصف ١/٣٣٣.

الصورة الأصلية لهذا الفعل ونظائره هو: أَ + خَرَج ← اَخَرَجَ، فتتابعت في كلمة واحدة أربعة مقاطع قصيرة، وهذا لا تجيزه العربية إلا في حالة واحدة، وهي حالة الماضي الذي اتصلت به كاف المخاطب أو المخاطبة نحو: "شَكَرَكَ وشَكَرَكِ" ولهذه الحالة الخاصة علّة شرحناها في رسالتنا لدرجة الدكتوراه "أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية"(١)، وفيما عدا ذلك، فإن العربية لا تسمح بتتابع أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، وذلك لأن هذه المقاطع بسبب وقعها السريع، نتيجة قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها – تمثل عنصر توتر وإجهاد للناطق. وفراراً من هذا الثقل، تعمد العربية إلى إدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد عن طريق التخلص من حركة المقطع الثاني، وبذلك ينتقل الفعلان من أَخَرَج، وأَذَهَب إلى أَخْرَج وأَذْهَب. وعلى هذا نفسّر بناء الماضي على السكون عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة مثل خرجْتُ، وبقاءَهُ على حاله عند اتصاله بتاء التأنيث الساكنة مثل خَرَجَتْ، نظراً لأن تاء التأنيث لم تضف جديداً من حيث عدد المقاطع، وإنما أقفلت المقطع الأخير، فبقي الفعل معها كما قبلها مكوناً من ثلاثة مقاطع، مع فارق في كمية المقطع الأخير فقط.

وإذا كانت العربية قد عمدت إلى إدمَاج المقطعين الأول والثاني في الأفعال الصحيحة في مقطع واحد، اَخَرَجَ ← اَخْرَج، فإنها لم تفعل الشيء نفسه في الأفعال المعتلة مثل: "أبان" و"أقام"؛ لأن علّة التسكين غير واردة في هذا القطاع من الأفعال؛ لأن الإعلال يحول دون تتابع أربعة مقاطع قصيرة.

وما قيل عن الماضي يقال عن المضارع أيضاً، فليس الأصل في يخاف ويهاب ويُقال ويُقيم هو: "يَخُوف" و"يَهْيب" و"يُقْوَل" و"يُقْوم"، ثم أعلت هذه الألفاظ

---

(١) انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ١٤٨.

بالنقل والقلب، كما قال القدماء والمستشرقون أيضاً[1]. وذلك لأن المضارع هو الماضي زيد عليه مورفيم المضارعة، قال الرضي:[2] 'والمضارع فرع الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه... والأمر فرع المضارع لأنه أخذ منه'. وقال بروكلمان:[3] 'أما المضارع فيصرف بالمقاطع التي تزاد في أوله: للغائب المذكر المفرد 'ya' وللغائبة المؤنثة 'ta' وللمخاطب المفرد "ta" وللمخاطبة المفردة 'ta' وللمتكلم المفرد « ʾa » وللمتكلم الجمع 'na'.

وما دام المضارع هو الماضي بزيادة مورفيم المضارعة، الذي هو مقطع قصير، والماضي فاؤه وعينه ولامه كلها متحركة، فإنه لا يجوز أن نقول إن أصل يخاف ويهاب: يَخْوف ويَهْيب، ولا إن الأصل في يُقال يُقْول، وفي يُقيم يُقْوِم... ولا شك في أن حكمهم على الأجوف المعلّ بأنه كان في الأصل على هذه الصورة أو تلك قد بني على أساس الصحيح نحو: يَخْرُج ويَضْرِب ويُقْسِم... لقد خدعوا بهذه الصورة التي عليها الصحيح من الأفعال المضارعة فظنوا – انطلاقاً من عدم إيمانهم بفكرة التطور في الصيغ[4] – أنها الصورة الأصلية له. والصحيح أصل للمعتل في أحكامه، ومن هنا حملوا المعتل عليه.

وما قلناه عن الماضي ثَمَّ، نقوله عن المضارع ههنا، فهناك الماضي المجرد زيد عليه في أوله مورفيم التعدية، فتشكلت بذلك أربعة مقاطع قصيرة اختزلت إلى ثلاثة. وههنا الماضي زيد عليه في أوله مورفيم المضارعة، فالحال إذا واحدة، أي تشكلت في المضارع أربعة مقاطع قصيرة أيضاً، ولعل مما يعزز ذلك ويقويه، ما

---

(١) See. Wright. W. A Gram. Of the Arabic Lang. Vol. 1.p. 81.

(٢) شرح الشافية ٣/٨٨.

(٣) فقه اللغات السامية ١١٦.

(٤) انظر الخصائص ١/٢٥٦، ٢٥٩.

ذكره اللغويون من أن المضارع في الاكدية يكون على « ɔikabir » أي محرك الفاء، كما ذكروا أن له نظائر في الحبشة والمهرية، فللمضارع فيهما صيغتان، ففي الحبشية: "yekbir" و "yekabir" وفي المهرية "yiftah" "yifoteh"[1] وعليه، فإن فاء المضارع الأصل فيها الحركة لا السكون، فكل من يَخْرُج ويَضْرِب ويُقْسِم، تمثل في الحقيقة صورة متطورة عن أخرى تتكون من أربعة مقاطع قصيرة، اختزلت فيما بعد إلى ثلاثة فكانت: يخرج ويضرب ويقسم. لكن ما الحركة التي كانت للفاء؟ أهي نفس حركتها في حالة الفعل الماضي، أم أنها حركة مجانسة لحركة العين، أم غير ذلك؟ لا نستطيع أن نقطع بشيء. وكل ما نقطع به أن المضارع: في الأصل، كان يتكون من أربعة مقاطع قصيرة، لأنه الماضي زيد عليه مورفيم المضارعة، وإن كنا نميل إلى الاعتقاد بأن الحركة ربما كانت مجانسة لحركة العين، أي أن يخرج في الأصل يَخْرُج ويَضْرِب يَضْرِب، ويُقْسِم يُقْسِم. هذا مجرد احتمال يعوزه الدليل، ثم تطور هذا الأصل المفترض إلى الصورة الحالية بإدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد، هذا في الأفعال الصحيحة. أما في الأفعال المعتلة، فلا يحدث شيء من هذا القبيل، لأن الإعلال يمنع تشكل أربعة مقاطع قصيرة، فيخاف ويهاب ويقال ويقيم، ليس فيها يَخْوَف ويَهْيَب ويُقْوَل ويُقْوَم، وإنما هو في اعتقادنا يَخَوَفُ وَيَهَيَبُ ويُقَوَل ويُقَوِم، وهنا وقعت كل من الواو والياء بين حركتين، ووقوعهما في سياق كهذا يضعفهما فيسقطان[2]، فتلقي الحركتان القصيرتان اللتان تكتنفانهما، فتتشكل منهما حركة طويلة، وبذلك تتحول إلى يخاف ويهاب ويقول ويقيم..

---

(١) انظر التطور النحوي للغة العربية ٨٧، ٨٨.

(٢) انظر العربية الفصحى ٤١.

وأما الإعلال بالنقل فقط، والذي يمثلون له عادة بـ يقول ويبيع ونظائرهما، فهذان يعتقد القدماء أن أصلهما يَقْوَل، ويَبْيِع، ثم نقلت حركة حرف العلّة إلى الصحيح الساكن قبله وبقيت العين على حالها! والقول بأن الأصل في هذين الفعلين ونظائرهما هو سكون الفاء، مرفوض. والقول بنقل الحركة من أصل لآخر، مرفوض أيضاً. وما قلناه عن الأفعال السابقة، نقوله ههنا، أي أن الأصل فيها تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وقعت فيهما الياء والواو بين حركتين، فضعف مركزهما، فسقطتا، فتشكل من الحركتين اللتين تكتنفانها حركة طويلة، فمن يَقْوَل إلى يقول ومن يَبِيع إلى يبيع.

وأما الإعلال بالنقل والحذف الذي يمثلون له عادة بنحو: قُمْ وبِعْ وأن الأصل فيهما هو "اُقْوُم" و"اِبْيِع" فقد بينا في حديثنا عن المضارع، أن الإعلال يحول دون تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وبالتالي فإن وضعها يختلف عن الأفعال الصحيحة. ومعروف أن الأمر محذوف من المضارع بإسقاط مورفيم المضارعة، وإسقاط حركة الآخر، فالأمر من يقوم هو في الأصل: قومْ Kum، ومن يبيع بيعْ، "bi̅6"، ومن يخاف خافْ: haf، فيتشكل مقطع مديد من نوع (ص ح ح ص) وهو مرفوض عربياً، لا تجيزه العربية إلا في الوقف، وإلا في باب شابَة وصلاً. قال بروكلمان:[1] "ولا تتحمل العربية القديمة الحركة الطويلة إلا في المقاطع المغلقة عن طريق التضعيف، مثل: "dāllūna" "ضالّون" وكذلك في تلك المقاطع التي لم تغلق إلا بعد حركة آخر الكلمة في الوقف مثل: "dālūn". وعليه، فإذا ما تشكّل المقطع المديد دون تحقق هذين الشرطين، تعمد العربية إلى اختزال الحركة الطويلة، فتحول المقطع من مديد إلى طويل مقفل، فتتحول الأفعال من "قومْ":

(١) فقه اللغات السامية ٤٤.

"Kum" إلى "قُمْ" "kūm" ، ومن "بيعْ" "biʕ" ومن خاف "haf" إلى "خفْ" "ẖaf" وهكذا.

والأمر مع المضعف مثله مع الأجوف، فليس الأصل في يمدّ ويردّ – عندنا– هو يَمْدُد ويَرْدُد، ثم حصل نقل للحركة من أول المثلين إلى الصحيح الساكن قبله، ثم أدغم في الذي يليه كما يصف القدماء والمستشرقون[1]. وإنما المضارع ههنا أصله مكون من أربعة مقاطع قصيرة، كما بينا سابقاً، وهذا لا تجيزه العربية، فكان لا بد من إدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد، ولكن الإدغام الذي هو في حقيقة أمره إدماج المقطعين الثالث والرابع في مقطع واحد يحول دون تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وبالتالي لا يكون ثمة داع لتسكين فاء الفعل.

القضية الثالثة: قضية الوزن

من أكثر المسائل الصرفية اعتباطية، وأكثرها إغراقاً في المعيارية، وبعداً عن الوصفية، قضية الوزن. فهناك فئات من الألفاظ يصرّ القدماء على وزنها حسب أصولها التاريخية، ولا يلقون بالاً إلى الواقع اللغوي الحقيقي، أي يزنون بعض الألفاظ حسب الصيغ الأصلية لها، ولا يهتمون بالصورة الصوتية النهائية لها، ويمكن حصر هذه الفئات في ثلاث:

١. الألفاظ المعلّة.
٢. الألفاظ المضعّفة.
٣. بعض الصور المتطورة عن تفعّل وتفاعل.

فأما الألفاظ المعلّة فمثل: قال، باع، دعا، رمى، أقام، استقام، ومقام ومقيم ومستقيم...، فعند وزن هذه الكلمات ونظائرها، يزنون بدلاً منها أصلوها، فبدلاً من

---

(1) Wright. W.A Grammar of the Ar. Lang. Vol. L.P. 68. (١) انظر على سبيل المثال

قال وباع، ودعا ورمى، يزنون: قَوَلَ، وبَيَعَ، ودَعَوَ وَرَمَيَ، أي يزنون الأصول التاريخية لهذه الألفاظ، ومن ثم يزنونها على "فَعَل"! ويزنون "خاف" على "فِعِل"، و"طال" على "فَعُل". قال الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد:(١) "وإذا حصل في الموزون إعلال: كقلب عينه أو لامه ألفاً، جئت بالميزان على حسب أصله قبل الإعلال فتقول في نحو: "قال وباع وقام"، إنها على وزن "فَعَل"، ولا يجوز أن تقول إنها على وزن "فال"، وتقول في نحو "غزا ودعا وسما ورمى، إنها على وزن "فَعَل" ولا يجوز أن تقول إنها على وزن "فعا". ونحن نستغرب من جهتنا هذا الحكم التحكمي المحض. أليس المفروض أن يكون الوزن على نسق الموزون أصواتاً وإيقاعاً؟ أليس الغرض من عملية الوزن هو بيان الصورة الصوتية للموزون؟ وكيف يكون الوزن ممثلاً صوتياً أميناً للموزون إذا نحن نحّينا الألفاظ المعلّة جانباً، ووزنا أصولها بدلاً منها؟! كيف يسوغ لنا أن نزن مثل: قال وباع ودعا ورمى على "فَعَل"؟ حيث الوزن يتكون من ستة أصوات تتوزعها ثلاثة مقاطع قصيرة fa/a/la، والموزون يتكون من أربعة أصوات يتوزعها مقطعان، طويل مفتوح فقصير في الكلمتين الأوليين "ka|la"، "ba|ᵟa"، وقصير فطويل مفتوح في الأخريين: "da|aᵟ⁻" و "ra|mā" وكيف يكون وزن "خاف" مثل "عَورِ وفِرِح"؟ ما المناسبة الصوتية التي بينهما حتى يتفقا وزناً؟ وما المناسبة الصوتية بين "طال" و"حَسُنَ" حتى يكون وزنهما واحداً؟ وما وجه الخلاف صوتياً وإيقاعاً بين: "قال وخاف وطال" حتى تختلف أوزانها؟ صحيح أنها قد تطورت عن أصول مختلفة، ولكنها انتهت نهاية صوتية واحدة، فالواجب أن يكون وزنها واحد أيضاً.

ويقالُ الشيءُ نفسه بالنسبة لـ "أقام" واستقام، ومُقيم ومُستقيم.... الواجب أن يكون وزنها على حسب صورتها الصوتية الراهنة، ولكن القدماء يصرون على

---

(١) دروس التصريف ٢٠.

وزنها حسب أصولها التاريخية، ومن ثم يزنونها على أفعل واستفعل، ومُفْعل ومُسْتفعِل على الترتيب، على الرغم من بعد الشقة بين الوزن والموزون. إن إصرار القدماء على التعامل مع هذه الفئة من الألفاظ على حسب أصولها التاريخية تحكّم محض ليس له ما يسوّغه، وبالتالي فإن مثل هذه الألفاظ يجب أن توزن على حسب صورتها الصوتية الحقيقية، كي يظهر الوزن التغيرات الصوتية التي لحقت بها. ولهذا نقول إن هذه الألفاظ يجب أن توزن على فال، ودعا ورمى على فعا، وأقام على أفال، واستقام على استفال، ومقام على "مفال"، ومقيم على "مفيل"، ومستقيم على "مستفيل" وهكذا. وإنصافاً للقدماء، نقول إن منهم من قد تنبه إلى هذه النقطة، فأجاز أن توزن الألفاظ المعلّة على حسب صورتها الصوتية النهائية، جاء في شرح الشافية:[1] "وقال عبدالقاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في "قال" أنه على وزن "فال". ولكن هذا الرأي كان سابقاً لأوانه على ما يبدو، فتيار المحافظة الشديد، وطغيان سلطان المعيارية لم يسمحا له بأن يشق طريقه، ومن ثم لم يعمل به. وفي أيامنا هذا طالب الأستاذ الدكتور تمام حسان بضرورة مراعاة الإبدال في عملية الوزن، قال:[2] "أقترح أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يراعي الإعلال والإبدال أيضاً". ونحن لا نقول يجوز، كما قال عبدالقاهر الجرجاني قديماً، ولا نقترح مثل الدكتور تمام حسان، وإنما نقول يجب أن توزن الألفاظ المعلّة على حسب صورتها الصوتية النهائية.

ومثل الألفاظ المعلّة الألفاظ المضعّفة مثل: "شدّ"، و"مدّ" و"اشتد" و"امتدّ"، و"مشتَدّ" و"ممتدّ"... فهذه ونظائرها يزنها القدماء على حسب صورتها الأصلية، أي حسب الأصل التاريخي لها، فعندما يزنون "شدّ" أو "مدّ" مثلاً يزنون بدلاً منها

---

(١) ١٨/١.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٥.

"شَدَد" و"مَدَد" فيقولون: وزن شدّ ومدّ "فَعَل". وواضح تماماً الفرق بين الوزن الذي يتكون من ستة أصوات تتوزعها ثلاثة مقاطع، والموزون الذي يتكون من أربعة أصوات يتوزعها مقطعان. إن "فَعَل" هي وزن "شَدَد"، ولكن بعد سقوط حركة المقطع الثاني الذي هو العين، لم يعد للمقطع وجود، وبعبارة أخرى لم يعد لعين الفعل وجود، لأن ما بقي من المقطع بعد سقوط الحركة، أدمج وجوباً في اللام فصيّرها لاماً طويلة، وبالتالي فإن الوزن الحقيقي لشدّ ونظائرها هو فلّ، واشتدّ افتلّ، ومشتد مفتلّ وهكذا.

وأما الفئة الأخيرة من الألفاظ التي يباين وزنها عند القدماء صورتها الحقيقة، فهي بعض المفردات المتطوّرة عن صيغتي "تفعّل" و"تفاعل" مثل يطيّر واطّيّر وازّيّنت الأرض، واثّاقلتم إلى الأرض، وادّارك...، فهذه الألفاظ يزنها القدماء على يتفعّل وتفعّل وتفاعل، وبعبارة أخرى يزنون أصولها التاريخية. فبدلاً من يطّيّر يزنون يتطيّر، وبدلاً من اطّيّر يزنون تطّيّر، وبدلاً من ازّيّنت يزنون تزيّنت، وتثاقلتم وتدارك بدلاً من اثّاقلتم وادّارك، ولهذا جاء الوزن مباينا كليّة للموزون. ولا نريد هنا أن نعرض طريقة تطوّر هذه المفردات، فقد أوضحها أستاذنا الدكتور رمضان عبدالتواب في كتابه التطور اللغوي،[1] ولكنا نريد أن نقول إن التاء في هاتين الصيغتين قد ادغمت في الفاء في كثير من المفردات، فحولتها بذلك من فاء قصيرة إلى فاء طويلة، وعليه فالوزن الحقيقي للمفردات السابقة ينبغي أن يكون: يفّعّل، واطّيّر وازّيّنت افّعل، واثّاقلتم وادّارك افّاعل.

---

(١) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص٢٩.

المراجع

١- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية.
فوزي الشايب/ رسالة دكتوراه/ عين شمس ١٩٨٣م.

٢- الإيضاح في علل النحو.
الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك ط ٣ دار النفائس ١٩٧٩ بيروت.

٣- التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعلله.
د. رمضان عبدالتواب ط١ ١٩٨١ القاهرة.

٤- التطور النحوي للغة العربية.
برجشتراسر/ إخراج وتصحيح وتعليق د. رمضان عبدالتواب القاهرة ,١٩٨٢

٥- الخصائص.
ابن جني تحقيق محمد علي النجار بيروت د. ت.

٦- دروس التصريف.
محمد محي الدين عبدالحميد القاهرة ,١٩٣١

٧- سر صناعة الإعراب.
ابن جني تحقيق مصطفى السقا وزملائه ط ١ القاهرة ١٩٥٤م.

٨- شرح الشافية.
الرضي الاستراباذي/ تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ط ٢ بيروت ١٩٧٥م.

٩- شرح المفصل.
ابن يعيش بيروت د. ت.

١٠- العربية الفصحى.
الأب هنري فليش اليسوعي/ ترجمة د. عبدالصبور شاهين بيروت ١٩٦٦م.

١١- فقه اللغات السامية.

بروكلمان/ ترجمة د. رمضان عبدالتواب مطبوعات جامعة الرياض ١٩٧٧م.

١٢- الكتابة العربية والسامية.

د. رمزي البعلبكي ط ١ بيروت ,١٩٨١

١٣- لحن العامة والتطور اللغوي.

د. رمضان عبدالتواب / القاهرة ,١٩٦٧

١٤- اللغة.

فندريس/ ترجمة د. عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص القاهرة ,١٩٥٠

١٥- اللغة العربية معناها ومبناها.

د. تمام حسان ط ١ القاهرة ,١٩٧٣

١٦- الممتع في التصريف.

ابن عصفور / تحقيق د. فخري الدين قباوة ط ٣ بيروت ,١٩٧٨

١٧- المنصف.

ابن جني/ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط ١ القاهرة ١٩٥٤م.

1- Lyons. J.An Introduction to theoritical Linguistics Cambridge University press 1977.

2- Wright. W. A Grammar of the Arabic Language 3rd edition Cambridge 1981.